وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسةLARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم-UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA

التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصاد الرقم

التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2020

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي بنكي

عنوان المذكرة:

دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني في الجزائر

* دراسة تحليلية للفترة من 2000-2018 *

من إعداد الطالبين:

- زروقي يوسف
- زمان منصور

تحت إشراف الأستاذ:

أ. نبيل شنن

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فاطمة الزهراء بن الصغير	أستاذ محاضر –ب-	رئيسا
نبيل شنن	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا
بوراس نادية	أستاذ محاضر –ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه

وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واهتدى بهداه إلى يوم الدين...أما بعد:

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والمحبة والتقدير

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة جميع أساتذتنا الأفاضل وخاصة الأستاذ المشرف على هذه المذكرة. "نبيل شنن"

التي أغرقنا بجميع تفانيه وطول صبره ونصحه وإرشاده لنا .نسأل الله أن يرزقه راحة ورضا يغمر قلبه وعملا يرضي ربه، وعفوا يغسل ذنبه، وذكرا يشغل وقته،

وجنة تكون هي المسكن والمأوى.

وشكرا جزيلا للإدارة والطاقم الجامعي وكل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

فلكم من فائق التقدير والاحترام.

الفهارس

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	**أ...ج**
الفصل الأول: بناء نظري حول ظاهرة النمو السكاني والنفقات العامة	
تمهيد	**01**
المبحث الأول: الإطار العام للنفقات العامة والظاهرة السكانية.	**02**
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وظاهرة تزايدها.	**02**
المطلب الثاني: آثار النفقات العامة (الاجتماعية، الاقتصادية)	**06**
المطلب الثالث: مفهوم النمو السكاني	**12**
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو السكاني	**22**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع البحث	**26**
المطلب الأول: دراسة محمد مريم وعبد القادر قداوي	**26**
المطلب الثاني: دراسة بوخاتم صديق	**29**
المطلب الثالث: دراسة سومية وسمر	**31**
المطلب الرابع: دراسة بلال أسعد، عمار شلال، ماثل ثامر	**33**
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني: العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من 2000-2018	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: دراسة تطور النمو السكاني والنفقات العامة في الجزائر.	**38**
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر	**38**
المطلب الثاني: تطور النمو السكاني في الجزائر	**43**
المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين الثنائية (النمو السكاني – النفقات العامة)	**44**
المطلب الأول: أثر النمو السكاني في النفقات العامة	**44**

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على النمو السكاني في الجزائر	**46**
خلاصة الفصل الثاني	**49**
الخاتمة	**51**
قائمة المصادر والمراجع	**54**

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية	**22**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التطور الملحوظ في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999- 2013	**39**
02	يوضح تطور حجم النفقات العامة في الجزائر من 1999-2016	**42**
03	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2017	**43**

مقدمة

جذبت دراسة السكان والنمو الديمغرافي انتباه الفقهاء والمفكرين منذ قدم العصور، ولقد نشطت في الوقت الحاضر نظم فكرية متباينة وكرست جهودا كبيرة من أجل المزيد من الوضوح والدقة في دراسة هذا الموضوع (الظواهر السكانية وتأثيرها في النفقات العامة).

حيث أصبحت معظم الدول تعتمد في تدخلاتها على المجتمع عدة وسائل أهمها النفقات العامة التي يظهر من خلالها دور أجهزتها التنفيذية لضمان التوزيع العادل لبرامج وأموال الدولة على مختلف السكان.

ونتيجة للتزايد الهائل في عدد السكان وجدت الحكومات العالمية نفسها ملزمة بالاستجابة لمتطلبات السكان وانشغالاتهم المتزايدة من خلال توسيع التزاماتها المالية، حيث سمي هذا التزايد للثنائية (النفقات العامة وعدد السكان) في علم الاقتصاد بقانون فاجنر نسبة للاقتصادي الألماني أدولف فاجنر الذي بدوره يعتبر أول من تطرق لهذه الظاهرة سنة 1892، حيث أكد أن كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معدل نمو الإنفاق الحكومي، وقد فسر ذلك بدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، ومن هنا أصبحت هذه الظاهرة محل انتباه السلطات العليا وأصحاب القرار خاصة مع النمو المتسارع لعدد السكان.

وهذا ما لوحظ في الجزائر التي عرفت تزايد مستمر في عدد السكان بعد سنة 1988، حينما لم يجد المسؤولون وسيلة أمامهم إلا بناء وخدمة المواطن بتحقيق مصالحهم وتحسين ظروف معيشتهم وتشييد المؤسسات والمرافق العامة.

أ. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تحددت معالم الاشكالية المراد طرحها وهي كالآتي:

ما مدى تأثير النمو السكاني على النفقات العامة ؟.

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ماذا يقصد بالنمو السكاني ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له ؟.

- ماهي أسباب تزايد النفقات العامة ؟.
- ما طبيعة تأثير النمو السكاني في الجزائر على النفقات العامة ؟.

ب. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية والتي تعتبر كإجابات مبدئية نختبر صحتها من عدمها في نهاية البحث وهي:

- النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة والمستمرة.
- يؤدي النمو السكاني لزيادة الإنفاق في حالة البحبوحة المالية ونقصه في حالة التقشف.

ج. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع لإختيار هذا الموضوع من أبرزها:

- يتلاءم هذا الموضوع المدروس بالتخصص.
- الرغبة الشخصية للبحث في الموضوع.
- الرغبة الشخصية في اكتساب معارف جديدة حول تأثير النمو السكاني على النفقات العامة.

د. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في كونه يدرس مدى تأثير النمو السكاني على النفقات العامة، وذلك من خلال دراسة مختلف الأسباب مع التركيز على مدى مواكبة النفقات لعدد السكان وواقع تأثيره في الجزائر.

هـ. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على ظاهرة النمو السكاني وأهم خصائصها والنظريات المفسرة لها.
- فهم ظاهرة تزايد النفقات العامة وبيان مختلف التفسيرات المقدمة لذلك.
- دراسة مدى تأثير النمو السكاني على النفقات في الجزائر.

و. منهج الدراسة:

للوصول إلى نتائج تحقق فرضيات البحث وتجيب على الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي في مختلف العناصر الظاهرة المراد دراستها والمنهج التحليلي من خلال شرح وتوضيح واقع تأثير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر.

ز. هيكل الدراسة:

لإنجاز البحث قد قسم إلى فصلين الأول نظري تطرقنا فيه إلى ماهية وأهم عناصر النمو السكاني والنفقات العامة، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لأثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر في الفترة الممتدة بين (1999-2018)، ولتسبقهم مقدمة تشمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع، وتليهم خاتمة منظمة لنتائج البحث واختبار صحة الفرضيات وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
بناء نظري حول ظاهرة
النمو السكاني والنفقات العامة

تمهيد:

أصبحت الدراسات السكانية تحظى باهتمام كبير ومتزايد لأهميتها البالغة عند مختلف الجهات المحلية والدولية، إذ عرف النمو السكاني إنفجارا هائلا مما وصف هذه الظاهرة بأنها تهدد الثروات الطبيعية وموارد الدول.

مما جعل الدولة مجبرة على إشباع الحاجة العامة وتحقيق مختلف أشكال النفع العام للأفراد وذلك باتباع سياسات مختلفة أهمها النفقات العامة.

إن اتساع مجالات تدخل الدولة في مختلف النواحي جعل من النفقات العامة تتسع وتتزايد باستمرار، وسنتناول في هذا الفصل أهم ما يتعلق بماهية ظاهرة النمو السكاني والنفقات العامة وذلك وفق مبحثين حيث:

- **المبحث الأول: الإطار العام للنفقات العامة والظاهرة السكانية.**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتناولة لموضوع البحث.**

المبحث الأول: الإطار العام للنفقات العامة والظاهرة السكانية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وظاهرة تزايدها.

1. تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام، هيأة عامة بقصد تحقيق منفعة عامة[1]، يعرف الفكر المالي الحديث لنفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة[2].

تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بمهامها وواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين[3]. وعليه فإن النفقة العامة ينبغي أن تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية:

- كونها مبلغا نقديا.
- تصدر من الدولة.
- قصد اشباع حاجة عامة.

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،ا لطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص65.

[2] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارقن عمان،1997، ص187.

[3] محمد احمد حجازي، المحاسبة الحكومية وادارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الاردنن 1998 ص 267.

2. خصائص النفقات العامة

2-1- الخاصية النقدية:

تتخذ النفقة العامة طابع نقدي يتمثل فيما تدفعه الدولة للحصول على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والخدمات التي تحتاجها للقيام بأنشطتها، كدفع رواتب وأجور الموظفين وتمنح بعض المزايا، السكن المجاني لموظفيها، الذي لا يدخل في إطار النفقات العامة[1].

2-2- خاصية الشخص القائم بالإنفاق:

العنصر الثاني من العناصر المحددة لكون النفقة عامة أم لا هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها، أي يجب على القائم بصفة المنفق العمومي أن يتمتع بالشخصية المعنوية العمومية. وعلى هذا فلا تعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة، سواء كانت طبيعية أو معنوية وسواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة عامة أو خاصة، وعلى هذا فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تعد من النفقات العامة[2].

2-3- خاصية هدف النفقة العامة:

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة[3].

نجد هذه الخاصية مبررها في أمرين اثنين:

أولهما: أن المبرر الوحيد للنفقات العامة يتمثل في الحاجات العامة التي تتحمل الدولة أو أحد نوابها.

---

(1) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، بيروت،1981، ص ص 400_401.

(2) خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 63.

(3) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان ، 2007، ص ص 49_51.

ثانيهما: إن كان الاتفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

3. صور النفقات العامة وأشكالها:

3-1- الأجور والمرتبات والدفوعات التقاعدية:

تعرف الأجور والرواتب والمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمن للخدمات التي يقدمونها، حيث تراعي الدولة أسسا معينة عند تحديد هذه المرتبات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- تحديد الرواتب والأجور في ضوء تكاليف المعيشة.
- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني.
- تحديد الرواتب والأجور بصورة مناسبة وذلك لضمان عدم منافسة المؤسسات الخاصة.
- الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأجور والرواتب والمستوى المعيشي السائد في البلدان المجاورة.
- تنظم الرواتب والأجور بموجب قانون عام والذي يعرف بقانون الوظيف العمومي".

ومن صور النفقات العامة منح التقاعد وهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة صعبا.

3-2- المشتريات وتنفيذ الاشغال العامة:

وتعني بالمشتريات أسعار السلع والخدمات والمعدات والمستلزمات التي تقوم الدولة بشرائها الإشباع الحاجة العامة، حيث قد تكون السلطة التي تقوم بعملية الاشراف على

الشراء سلطة مركزية أو سلطات لا مركزية. أما تنفيذ الاشغال فتكون عن طريق المقاولين بعد الاعلان عن المناقصات بشروط معينة، يقدم الراغبون عروضهم وتبرم الصفقة مع المستوفي الشروط العقد الإنجاز مشروع ما. وفي حالات خاصة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين لضمان سرية بعض الأشغال أو الاستشارات.

3-3- الإعانات:

تعتبر المنح والإعانات نوعا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله سلعة أو خدمة، وتقسم الإعانات إلى:

أ. **إعانات داخلية وطنية:** وهي مبالغ نقدية تمنحها الدولة إلى الأشخاص ماديين أو معنويين ومنها :

- الإعانات الاقتصادية وهي إعانات تدفعها الدولة إلى بعض المؤسسات الصناعية الأساسية تشجيعا للصناعة الوطنية ودعمها، تقوية لها أمام المنافسة الأجنبية، أو تدعيما وتخفيضا لسعر البيع للمستهلك أو لتشجيع نشاط مهني في منطقة معينة.
- الاعانات الاجتماعية وهي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية، مثل منح البطالة، واعانات دور العجزة... الخ

ب. **المنح والإعانات الدولية:** تتخذ الاعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة ببرنامج أو مشروع معين كبرنامج محو الأمية أو برامج الحفاظ على البيئة ...الخ. وقد تكون المعونة الخارجية في أغلبها بشروط معينة، وقد لا تكون كالإعانات المقدمة للدول الصديقة أو الشقيقة[1].

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة،الإسكندرية، 2004، ص62.

المطلب الثاني: آثار النفقات العامة (الاجتماعية، الاقتصادية)

1. الآثار الاقتصادية النفقات العامة

1-1- آثار النفقات العامة على الناتج الوطني:

وهو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه، حيث يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من حيث[1]:

- أن النفقات يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، من خلال التكوين، التأطير، التعليم....
- زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق إستثماري، مما يخلق أثرا إيجابيا على الناتج الوطني.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، فكمية ونوعية النفقات يتوقف تأثيرها على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان هذا الأخير يتسم بدرجة عالية من المرونة يكون الأثر إيجابيا، والعكس صحيح.
- كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات ومعدات، مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة، وهذا ما يعرف بـ "أثر معجل الاستثمار والذي يطلق عليه الاستثمار المولد".

1-2- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل:

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع أو إعادة توزيع المداخيل على كافة الأفراد، وذلك برفع المداخيل المنخفضة، من خلال المرحلتين التاليتين:

- التوزيع الأولى للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة،الدار الجامعية،القاهرة،2004 ، ص 196.

- التوزيع النهائي للدخل أي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.

وتظهر آثار النفقات العامة على الدخل كما يلي:

- ✓ لا تؤثر النفقات العامة على التوزيع الأولى للدخل الوطني من خلال التأثير على الأجور والرواتب[1].
- ✓ استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات المقتصرة عليهم، كإعانات البطالة والمستشفيات العامة... [2]، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المداخيل الحقيقية للمستفيدين منها.

1-3- أثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك كما يلي:

- ✓ بطريقة مباشرة من خلال قيامها بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري نفس وشرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع، الأمن والتعليم ... وغيرها[3]، فيرتفع الاستهلاك الوطني.
- ✓ أو بطريقة غير مباشرة من خلال المداخيل والرواتب والإعانات ... الخ المقدمة للأفراد أو المؤسسات مما يؤدي بهم إلى استهلاك وإنفاق غالبية هذه المداخيل. وبذلك يرتفع الاستهلاك الوطني
- ✓ توجيه الاستهلاك إما بزيادته من خلال تخفيض أسعار بعض السلع أو الخدمات، أو بمنح إعانات للمؤسسات الإنتاجية، كما أن السلطات قد توجه الاستهلاك عن طريق الضرائب.

---

[1] عبد الله عبد المجيد، مرجع سابق ص 198.

[2] محمد الصغير بعلي و يسرى ابو العلا،المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2003، ص 40.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 196.

- ✓ على زيادة نسبة استهلاك منتوج ما، مما يؤدي إلى زيادة تشغيل عدد من العمال في المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات التي ارتفع عليها الطلب من خلال ما يعرف بـ"أثر مضاعف الاستهلاك". ويطلق عليه الاستهلاك المولد[1].

1-4- آثار النفقات العامة على الادخار: إن زيادة مداخيل الأفراد والمؤسسات سواء زيادة طبيعية نتيجة النشاطهم الاقتصادي أو المهني، أو مساعدة عن طريق الاعانات أو التبرعات وكل ما ليس له علاقة بالنشاط العادي الطبيعي، سيساهم في زيادة الخارهم، إذن هناك علاقة طردية بين الدخل والادخار، حيث تؤثر زيادة النفقات على زيادة المداخيل وبالتالي يرتفع مستوى الادخار الفردي ومنه الاجمالي الوطني.

1-5- آثار النفقات العامة على الأسعار المحلية: تتحدد آثارها على الأسعار المحلية من خلال :

- ✓ قيام الدولة بتدعيم بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية سواء بهدف الحفاظ على وجود هذه السلع والخدمات في السوق وضمان عدم اختفائها وما ينجر على ذلك من مضاربات وارتفاع أسعارها.
- ✓ قيام الدولة بمنح إعانات نقدية للمؤسسات الانتاجية بغية بيع سعر منتوج ما بالسعر الذي تحدده الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للسكان، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة.

1-6- آثار النفقات العامة على التشغيل (أو البطالة): تعلم أن الشغل هو قيام الفرد بعمل مهنة أو شغل ما، وعكسه البطالة أين يكون الفرد لا يمارس أي نشاط أو مهنة أو عمل وهو قادر وعليه ونحن تبين آثار الاتفاق على التشغيل يقابلها عكس آثاره على البطالة، من خلال ما يلي:

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ص 29.

- ✓ تدخل الدولة بسياستها الإتفاقية وتقديمها مساعدات للمؤسسات والشركات قد يؤدي بها إلى توظيف عدد من العمال، وفي الحالات المتأزمة يعتبر تقديم مساعدات ومنح للمؤسسات التي أفلست أو قاربت على الإفلاس حاجزا للحيلولة دون تسريح العمال.
- ✓ برامج الحكومة التي تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والوصول إلى التنمية، من خلال برامج دعم الشباب وتقديم مساعدات مالية كمؤسسات صغيرة ومتوسطة على المدى القريب أو البعيد[1].

1-7- آثار النفقات العامة على ميزان المدفوعات: يعرف عجز الميزانية (أو العجز الموازني) الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي والمتسبب لعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بظاهرة العجز التوأم". وتختلف أراء المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل آلية هذه الظاهرة، إلا أن التحليل الأكثر قوة هو التحليل النيوكينزي لـ"مندل فليمنغ"، الذي أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية، الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري، هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية انتقال رؤوس الأموال هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية أبي الطلب عليها الأمر الذي يزيد من العجز الموازني مما سبق نلاحظ مدى تأثير الإنفاق الحكومي على العجز في الحساب الجاري الميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية، أو عند انخفاض الطلب على السلع المحلية.

1-8- آثار النفقات العامة على النمو الاقتصادي: يظهر الأثر الإيجابي للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ص 29.

التراكم الرأسمالي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو، ويقع العكس في حالة تخفيض أو انخفاض الأنفاق العام الإستثماري[1].

2. الآثار الاجتماعية للنفقات العامة:

تلعب سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي للبلد، فالنفقات التي تصرف على الصحة والتعليم ينجم عنها رفع المستوى الصحي والتعليمي للسكان كما أن ذلك يساعد الأفراد على الخروج من دائرة وتحقيق الرفاهية في المجتمع. ولعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية: التعليم والصحة والسكان والنقل... وغيرها من المرافق المتعددة، والتي أطلق عليها الاقتصاديون تكوين رأس المال الإنساني وتعرف كذلك بـ"التنمية البشرية"، بالإضافة إلى الإعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للطبقات الفقيرة بهدف رفع مستواهم المعيشي وإعادة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بـ"التأمين الاجتماعي"، وعليه يمكن التطرق للآثار الاجتماعية للنفقات العامة من خلال ما سبق على النحو التالي[2]:

2-1- آثار النفقات العامة على التعليم: يعتبر التعليم مهما جدا في العملية الإنتاجية التي من مقوماتها أن يكون الفرد على قدر كبير من المهارة والخبرة والتدريب، حيث يرفع التعليم ثقافة الفرد ويزيد في درجة كفاءته ويوسع من معارفه وقدراته العقلية. لذلك عملت الدول على توفير التعليم بالمجان خاصة في مراحله الأولى فشيدت المدارس، ووفرت الكفاءات المختلفة من مدرسين وأساتذة وإداريين وفنيين وغيرهم.

2-2- آثار النفقات العامة على الصحة: ينبغي على الدولة توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة فعالة ذات أهداف واضحة ومحددة بخطط مسبقة .وتأسيسا على ذلك فقد

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة،مرجع سابق ص ص 199_200

(2) هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2006،ص 269.

اعتبرت الدول الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفا.

2-3- آثار النفقات العامة على الإسكان: نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: "**لكل إنسان الحق في مستوى معيشي كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية**". وتشير البيانات أن مخصصات الإسكان ضمن الإنفاق الحكومي تتراوح في معظم البلدان العربية بين 2% و4% فكلما كان المسكن مناسبا كلما قلت الإصابة بالأمراض وقل الطلب على الخدمات الصحية وبالتالي تنخفض التكاليف والنفقات[1].

2-4- آثار النفقات العامة على الفقر: بدلا من أن يذهب الدخل الوطني إلى الاستثمار والتنمية يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة، وتتجلى آثار النفقات الحكومية في مختلف السياسات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة من خلال استهداف الفقر بصفة مباشرة من خلال توظيف العاطلين، الإعانات والمنح للمحتاجين والمسنين والبطالين، تدعيم الشباب عن طريق مختلف برامج التشغيل أو بصفة غير مباشرة عن طريق العلم ونشر المعرفة ومحاربة الجهل، وتحسين المستويات الصحية والتعليمية، وتوفير الخدمات الضرورية والمساعدة على الراحة كالمساكن والمرافق العامة[2].

---

[1] عبد الرزاق الفارس،الحكومة و الفقراء و الانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2001،ص 185.

[2] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح،المطبعة الكلية، مصر،1329هـ، ص 533.

المطلب الثالث: مفهوم النمو السكاني.

أولا: تعريف الظاهرة السكانية والنمو السكاني

1. تعريف الظاهرة السكانية:

لغة: يذكر محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي في مختار الصحاح أن لفظة سكان مشتقة من الفعل "سكن" وهو من باب دخل كأن نقول فلان سكن داره، أي دخل داره وأقام بها واستوطنها و"السكان" جمع ساكن، والمسكن هو المنزل أو البيت، و"السكن" هم أهل الدار، وفي الحديث النبوي الشريف "حتى أن الرمانة تشبع السكن"[1].

اصطلاحا: قد يشاع استخدام لفظ "ساكن" أو "سكان" للإشارة إلى شاغل أو شاغلي المكان. ولأن المكان مفهوم نسبي، فإنني أتصور يقول صاحب الكتاب أن يكون الساكن أو السكان مفهومان نسبيان، فسكان البيت هم أهله، وسكان الحي هم من ينزلون في الحي، وسكان البادية أو الريف أو الحار هم أناسها المقيمون في حدودها والمشاركون في ثقافتها وأسلوب حياتها، وسكان البلاد هم مواطنوها والحاملون الجنسية البلد والخاضعون لقانونها ونظامها ودستورها، وسكان العالم هم الجنس البشري كافة[2].

ويمكن القول بأن الظاهرة تعني كل الحقائق التي تظهر لنا، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإما بذاتها أو بما يترتب عنها من نتائج، تتعلق بأحد جوانب الحياة[3]، فإذا قلنا ظواهر فلكية فإننا نعني بها مختلف الحقائق التي ترتبط بعالم الأفلاك وتمثل بالتالي موضوعا لعلم الفلك، وهكذا يكون تعريف الظاهرة السكانية بأنها مجموعة الحقائق أو الوقائع التي ترتبط بالسكان أو العنصر البشري الاجتماعي مثل أعداد وحجم السكان وتوزيعاتهم

---

(1) السيد العاطفي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندارية، 2004، ص07

(2) طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008، ص 07.

(3) احمد علي اسماعيل،الجغرافيا العامة،موضوعات مختارة،دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة،1996، ص82

الجغرافية والعمرية والنوعية، ومجموعة الحقائق التي تعبر عن تغير هذه الخصائص السكانية كالنمو والزيادة السكانية وحركة المواليد والوفيات والهجرة[1].

2. تعريف النمو السكاني:

يعرف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان أنه: زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أن الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الأقاليم المختلفة، في بعض الأقطار نجد نموا بطيئا في السكان، وفي أقطار أخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة والنقصان[2]. ولم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان. كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو والتزايد نتيجة للزيادة في أعداد هم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الإنخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغييرا أو نموا أو حركة[3].

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما النقصان وليس للزيادة، وإن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان[4].

وقد شهد نمو السكان في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص 07.

(2) احمد زكي البدوي،معجم المصطلحات الاقتصادية،الطبعة الثانية،دار الكاتب المصري،القاهرة،2003، ص 228.

(3) علي عبد الرزاق الحلبي،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،الاسكندارية،2006، ص 34.

(4) احمد علي اسماعيل، مرجع سابق،ص 89.

مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام 1960، وإلى أربعة مليارات في عام 1974، وإلى خمسة مليارات في عام 1987[1]، وإلى ستة مليارات سنة 1996، وإلى سبعة مليارات سنة 2001، لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت بالانفجار السكاني، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10000 طفل ويموت 4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144000 نسمة كل يوم[2].

ثانيا: خصائص الظاهرة السكانية.

لقد كانت حقيقة السكان تفرض نفسها في مختلف مجالات البحث العلمي المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي، ومستودعا المعطيات وخصائص عدة، يمكن التطرق إليها فيما يلي[3]: يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية حيث يستحيل تصور حياة اجتماعية دون توافر هذا العنصر، ومن هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها وتنوع أبعادها، ومن هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تمليها طبيعة الظاهرة ذاتها.

ولأن السكان يشغلون مكانا أو حيزا جغرافيا له خصائصه المناخية والطبوغرافية والمساحية والطبيعية والجيومرفولوجية...، وأن هذه الخصائص منفردة أو مجتمعة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع هذا المكان، كان للبعد والجانب الجغرافي قيمته الكبرى في فهم قضايا السكان ومشكلاتهم الراهنة والمستقبلية

---

[1] سير روي كالن،ترجمة ليلى الجبالي،عالم يفيض سكانه،عالم المعرفة المجلس الوطني الثقافي و الفنون و الاداب،الكويت،1996، ص 16.

[2] عاطف علبي،الجغرافية القتصادية و السياسية و السكانية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان،1989،ص 543.

[3] السيد العاطي السيد،علم اجتماع السكان،مرجع سابق، ص 09.

وأسباب غني وفقر وتطور وتخلف بعض المجتمعات. تتميز الظاهرة السكانية بالطابع الاجتماعي علاوة على ما لها من طابع بيولوجي حيوي وايكولوجي، وذلك لأنها تمثل ناتجا لعدد لا حصر له من المتغيرات الاجتماعية. ومن ثم لسنا نبالغ أن نقول إن دراسة العنصر السكاني تمثل عاملا مشتركا بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو أن تقول أن فهم الحقائق السكانية بعد مطلبا ضروريا لفهم العديد من المتغيرات الاجتماعية، باعتبار الحقائق السكانية تمثل الإطار الأشمل والأوسع الذي يفسر في حدوده هذه المتغيرات .ومن هنا ظهر علم اجتماع السكان والذي يهتم بالظاهرة السكانية من الناحية الإنسانية الاجتماعية.

ثالثا: العوامل والأسباب.

أ. العامل السكاني كمتغير تابع (متأثر)

1) تأثير المتغيرات البيولوجية على المتغير السكاني:

يتأثر العامل السكاني والدراسات السكانية بصفة عامة بالمتغيرات البيولوجية، وتعتبر الخصوبة والوفاة من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على المتغيرات البيولوجية، فمثلا في المجتمعات المعاصرة نجد أن الإناث تعيش فترة أطول من متوسط الفترة التي يعيشها الذكور وعلى أية حال فإن العلاقة بين النوع الجنس البشري والوفاة ليست إلا مثالا واحدا على علاقة العوامل البيولوجية بالأحداث والوقائع السكانية[1].

2) تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغير السكاني:

تمارس الكثير من المتغيرات الاقتصادية تأثيرا واضحا على الظاهرة السكانية، فمثلا تؤثر الحالة الاقتصادية لمجتمع ما على معدلات الهجرة ففي أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية تنخفض معدلات الهجرة إلى البلاد، بينما ترتفع هذه المعادلات في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي وتتأثر الخصوبة هي الأخرى بالأحوال الاقتصادية، ففي سنوات الكساد العظيم في فترة الثلاثينات انخفض معدل المواليد في الولايات المتحدة إلى

[1] السيد العاطي السيد،علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 34_35

أدنى المستويات، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى إحجام الأفراد عن الزواج في أوقات الأزمات، بل حتى امتناع الآباء عن الإنجاب وتوسيع حجم الأسرة[1] بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة. وبتحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلدان تتحسن تبعا لذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الحالة والإمكانيات الصحية الأفراد المجتمع، والملاحظ في مثل هذه الحالات انخفاض وتراجع معدلات الوفيات خاصة بين فئات معينة كالأطفال والنساء، وبالمقابل نلاحظ أن عدد المواليد يبدأ بالتحرك ويرتفع تدريجيا. ولعل اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة ما تعلق بالنفقات الاجتماعية الموجهة للتوزيع العادل للمداخيل، وكذا نفقات الرعاية الصحية والعناية التعليمية يشكلان محورا هاما ونقطة جوهرية وعلاقة ضرورية لتفسير العلاقة بين النمو السكاني ونمو النفقات العمومية، فبتحسن هذه الأخيرة تتحسن بعض المتغيرات السكانية خاصة النمو والخصوبة والتي سنتطرق إليهما بالشرح المفصل في النقاط القادمة.

3) تأثير المتغيرات الجغرافية على الظاهرة السكانية:

لكثرة ما اهتم العلماء بدراسة علاقة الاختلافات المكانية ومدى تأثيرها على تركيب وهجرة ونمو السكان، ظهر علم جديد تفرع عن العلوم الجغرافية يدعى جغرافية السكان. وتعتبر الجغرافيا السكانية ذلك العلم المتفرع من الجغرافيا البشرية حيث يهتم بتباين الاختلافات المكانية للخصائص السكانية في طبيعة الأمكنة كما يؤكد ذلك zelinsky ويتفق معه Clarck في أن الجغرافي يقوم بدراسة الخصائص السكانية في سباق الطبيعة الإجمالية للأمكنة[2] وقد اعتاد الباحثون في توزيع السكان أن يقسموا عدد السكان على المساحة ليجدوا ناتجا يعبر عن كمية عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع ...تبعا لوحدة المساحة، وهذا ما يبرر ارتفاع أو انخفاض هذه الكثافة السكانية التي تتأثر بعدد السكان والمساحة المكانية الجغرافية. فمثلا في المناطق الجبلية والصحراوية تنخفض معدلات الكثافة

[1] سيد العاطي السيد، المرجع السابق ص ص 35_36

[2] السيد العاطي السيد،علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 37

السكانية، بينما تكشف المناطق السهلية أو الخصبة ذات المناخ المعتدل عن أعلى درجات الكثافة السكانية[1].

ويتأثر حجم السكان بالبيئة المتوفرة كذلك، وقد بذلت محاولة في هذا الصدد والتي جاءت في شكل نموذج كمي استجابة لأحد المناهج الجغرافية الحديثة وهي استحالة دراسة أي عنصر من العناصر السكانية في حالة انفصال كامل عن البيئية الجغرافية، لأن أي ظاهرة بحثية في حالة انفصالها عن الواقع الجغرافي الإجمالي تكون غير واقعية تماما[2].

وبصفة عامة فإن العديد من المتغيرات ذات الطابع الجغرافي والظروف وكذا الخصائص الطبوغرافية كالجبال والمرتفعات والسهول والسواحل والوديان ...بالإضافة إلى المناخ والطقس والموارد الطبيعية كالماء والثبات والغابات أو الموارد المعدنية كانت عاملا مهما وضروريا لجلب واستقرار ونمو السكان تبعا لذلك، ولعل أكبر دليل على ذلك ما بينه التاريخ القديم لحضارات مجيدة كالحضارة الفرعونية والأشورية اللتان استقرت على ضفاف نهر النيل ونهري الدجلة والفرات على التوالي.

4) تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة السكانية:

للمتغيرات السياسية أثر بالغ في تشكيل الأحداث والتغييرات السكانية، ولنتخذ من حالة اليابان مثلا إيضاحيا، فقد صدر في اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قانونا يبيح بل ويشجع على عمليات العلم والإجهاض، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد المواليد بهذه الدولة والقوانين المتعلقة بالهجرة سواء من أر إلى البلد تؤثر كذلك وبطريقة ملحوظة على عدد السكان خاصة ما تعلق منها بالبلدان التي اعتادت استقبال أو إرسال السكان إلى بلدان أخرى، سواء يد عاملة بسيطة أو مؤهلة أو حتى ذات مستويات عالية من الخبرات والشهادات. ضف إلى ذلك أن القرارات السياسية المتعلقة الحروب والثورات العسكرية غالبا

---

[1] سيد عبدالعاطي السيد، المرجع السايق، ص37.

[2] فتحب محمد مصيلحي، الجغرافية البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، ط2، القاهرة، 1994، ص134-136.

ما يكون لها تأثيرات مباشرة على سكان البلد سواء المواليد أو الوفيات أو الهجرة من وإلى البلد المعني[1].

5) تأثير المتغيرات السوسيولوجية على الظاهرة السكانية:

تعتبر المتغيرات السوسيولوجية ذات أهمية خاصة ومحورية لتفسير وفهم العمليات والحقائق السكانية، وإن كان هذا لا يعني الإقلال من أهمية المجالات والفروع العلمية الأخرى، ويعتبر البناء السوسيو اقتصادي أكثر البذاءات شيوعا على المستوى المجتمعي، ووفقا لهذا البناء ينقسم السكان إلى طبقات اجتماعية مختلفة باختلاف الموارد والدرجات الاقتصادية .ويظهر جليا أن الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا تتاح لهم فرص اكبر للعيش والحياة أكثر مما يتاح لأفراد الطبقات الدنيا أين ترتفع معدلات الوفيات، ولقد تبين من نتائج البحوث والدراسات أن هذه العلاقة منتشرة وسائدة بين المجتمعات سواء القديمة أو المعاصرة على حد سواء[2].

6) تأثير المتغيرات السيكولوجية على الظاهرة السكانية:

تحاول الكثير من علماء النفس وبدرجة أكبر منهم علماء الاجتماع معرفة الأسباب الحقيقية وتقديم التفسيرات المنطقية للسلوك الإنجابي لسكان المجتمعات واختلافه من مجتمع أو من بلد لآخر. تنظيم الأسرة هو سلوك إنساني بالدرجة الأولى، وتبين دراسة ال KAP والتي تعارف عليها علماء السكان، أن فكرة تنظيم الأسرة معروفة بين الأزواج في المناطق الحضرية والريفية لكن مع بعض الاختلافات فيما بينهما، وهذا ما يدل على الوعي بتنظيم الأسرة ويرتبط تنظيم الأسرة بمفهومين هما:

ضبط النسل وتحديد النسل، فضبط النسل يعنى وقفه مرحليا لفترة معينة، ويختلف عن تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين من الأطفال باستخدام وسيلة أو

---

[1] فتحي محمد مصيلحي،الجغرافية البشرية و علم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية،الطبعة الثانية،القاهرة،1994، ص134_136

[2] طارق السيد،علم اجتماع السكان، مرجع سابق ،ص 21.

وسائل منع الحمل[1]، ويمكن أن نرجع هذه التنظيمات الأسرية إلى عدة أهداف وغايات أهمها:

- ✓ ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال .
- ✓ تحديد الأدوار الاجتماعية.
- ✓ توزيع المسؤوليات.
- ✓ تحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة.
- ✓ العمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية.

إذن فالدوافع السيكولوجية النفسية التي تتجلى في الاتفاق الذي يتم بين الأزواج والذي نعني به صيغة وكيفية تنظيم الأسرة، سواء تأخير سن الزواج أو المباعدة بين الولادات أو تحديد الإنجاب... وغيرها كلها، عوامل بينت مدى تأثير الدوافع النفسية في تحديد حجم الأسرة وبالتالي حجم السكان ككل.

ب. العامل السكاني كمتغير مستقل (مؤثر، سببي)

بعد أن تطرقنا لتأثر الظاهرة السكانية ببعض المتغيرات والتي يطلق عليها بالنموذج الأول، نتطرق في هذه الفقرة للنموذج الثاني، أين تستخدم المتغيرات السكانية كمتغيرات مستقلة أو سببية التفسير وفهم تنوعات وتغيرات ظواهر وأحداث غير ديمغرافية كمتغيرات تابعة[2].

ويستخدم النموذج الثاني من الدراسات السكانية مستويات مختلفة التحليل فعلى المستوى المجتمعي تستخدم المتغيرات الديمغرافية لتفسير الأحداث القومية أو التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، فمثلا ذهب بعض الباحثين إلى أن النمو السكاني المستمر والمتواصل يعتبر عاملا له أهميته الكبرى في تشجيع عمليات التقدم التكنولوجي، وعندئذ

---

[1] السيد العاطي السيد،علم اجتماع السكان، مرجع سابق،ص 40_41

[2] السيد العاطي السيد، علم اجتماع السكان،مرجع سابق،ص47.

ستؤدي ضغوط الزيادة السكانية إلى استثارة النشاطات التي من شأنها أن تحسن الانتاجية وبالتالي ترفع من المستوى المعيشي بوجه عام.

كما تتميز دراسات هذا النموذج بطابعها العملي التطبيقي، فلكي نقدر النفقات العامة اللازمة خاصة المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في المستقبل القريب يتعين أن نحدد التركيب العمري للسكان في ذلكم الزمن[1]. أضف إلى ذلك الدراسات التي تجري بهدف التخطيط لنظام التعليم على أساس معرفة أعداد السكان المعنيين وهم التلاميذ المتمدرسون والطلبة الجامعيون لغرض واحد وهو محاولة توفير المتطلبات سواء المادية أو البشرية أو العلمية الإدارة وحسن تسيير المدارس والجامعات عند التحاق المعنيين بها.

1. **أثر النمو السكاني على جودة الحياة:** نجد في كل سنة أكثر من 81 مليون يضافون إلى سكان العالم، وأكثر من 78 مليون منهم في دول العالم الثالث، لكن المشكلة ببساطة ليست مشكلة أرقام فحسب ولكنها مشكلة رفاهية الفرد وتنميته، فالنمو السكاني السريع يمكن أن يكون له تبعات خطيرة على رفاهية البشرية، إلا إذا اشتملت التنمية على تحسين مستويات معيشة السكان بزيادة دخلهم، وتحسين صحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم العامة، إضافة إلى احترامهم وكرامتهم[2].
2. **أثر النمو السكاني على التعليم والصحة:** بالنظر لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقليل الفرص أمام الأبناء للالتحاق بدور التعليم، كما يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال، كونها تزيد من المخاطر الصحية الحمل، كما أن قصر الفترة بين الولادات المتتالية يؤدي إلى نقص وزن المولود ويزيد من معدل وفيات الأطفال.
3. **أثر النمو السكاني على الغذاء:** يبدو أن إطعام سكان العالم أصبح صعبا بتزايد عدد السكان، حيث أن أكثر من 90% من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث

---

[1] مصطفى خلف عبد الجواد،دراسات في علم اجتمتع السكان،دار الميسرة،القاهرة،2009،ص 138.

[2] طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق،ص 23.

سببها زيادة السكان .وهذا ما يلزم التكنولوجيا الحديثة للإنتاج أن تكون أسرع عملا من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة[1].

4. **أثر النمو السكاني على البيئة:** تعتبر الزيادة السكانية غير الطبيعية (الانفجار السكاني) من أهم سلبيات التدهور البيئي، لأنها تقود إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة، من موارد طبيعية سواء من المحاصيل الزراعية أو المياه أو الثروات المعدنية أو من الغذاء أو حتى من الحصول على الأراضي والمساكن، وقد حدث تراجع كبير في خصوبة التربة مما أدى إلى تدميرها نتيجة الاستغلال المكثف للأراضي الخصبة للاستفادة من أكبر كمية من المحاصيل الزراعية بغية الحصول على غذاء يكفي الأعداد المتزايدة من البشر. كما ظهرت مشكلات بيئية لم يعهدها الإنسان من قبل، كانتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية، كما أصبح هناك صراع هائل على مصادر المياه العذبة مما أنذر في كثير من الأحيان بحدوث حروب من أجل المياه[2].

كما يؤثر النمو السكاني في العالم على تزايد كمية النفايات بشتى أنواعها: الصلبة والسائلة والغازية، مما يؤدي إلى بروز مشاكل التخلص من النفايات السامة والخطرة كنفايات المصانع والمستشفيات، وسوء خدمات الصرف الصحي أو انعدامها مما أدى إلى تدهور البيئة الحضارية بشكل عام. ويمكن أن نلخص بوضوح علاقة النمو السكاني ومدى تأثيره على البيئة من خلال الشكل الموالي:

---

[1] محمود حسني و محمود حامد محمود،التنمية الاقتصادية،دار المريخ،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006،ص260.

[2] عبد المنغم مصطفى المقمر،الانفجار السكاني الحراري،عالم المعرفة العدد 391،الكويت،2010،ص 79.

الشكل 01: علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية.

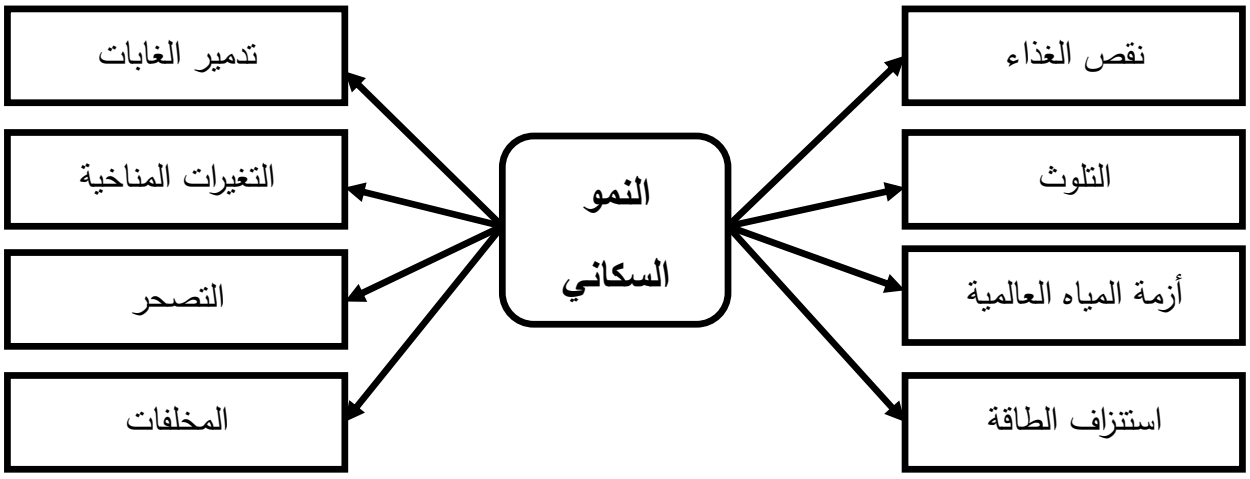

المصدر: عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، العدد 391، الكويت، أغسطس 2010، ص80.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو السكاني.

أولا: نظرية مالتوس:

1. تقديم نظرية مالتوس:

تعتبر نظرية مالتوس من أول وأشهر النظريات التي عالجت مسألة النمو السكاني، ولقد كانت بدايته في هذا المجال بكتابة مقال سنة 1803 في طبعته الثانية، بعد أن كان نشر الأول سنة 1798 دون أن يذكر اسمه عليه، ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين هذه النظرية في كتاباتهم وأبحاثهم بشيء من التفصيل، إلا أننا سوف نقتصر على جوهر ما جاءت به هذه النظرية.

فملخص رأى مالتوس حول النمو السكاني وضحه في تلك الخطورة من وراء تزايد عدد السكان (النمو السكاني) بمعدل أسرع من تزايد سبل العيش، وبين أن غريزة التكاثر كانت سبب نمو السكان، ولقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، حيث صاغ ذلك حسابيا بفترات مقدارها خمسة وعشرون سنة (25)، حيث بين أن:

❖ زيادة عدد السكان يتبع متتالية هندسية: 1-2-4-8-16-32-64-128-256.

❖ زيادة وسائل العيش تتبع متتالية حسابية : 1-2-3-4-5-6-7-8-9.

ومن خلال الحساب نجد أنه خلال قرنين من الزمان تصبح نسبة السكان إلى المواد الغذائية 9/256[1]، كما يجب الإشارة إلى أن مالتوس بني نظريته على مسلمتين أساسيتين: أولاهما أن الطعام أمر ضروري الوجود الناس وشدة حاجتهم إليه، وثانيهما أن الرغبة والعاطفة بين الجنسين غريزية وطبيعية[2].

وقد بين مالتوس أن هناك من الموانع ما يحول دون النمو السكاني، حيث قسم هذه الموانع إلى قسمين، موانع إيجابية وموانع وقائية، مع العلم أن[3]:

الموانع الايجابية: يقصد بها الموانع التي تزيد في معدل الوفيات، والتي تنشأ أساسا من ضغط السكان على وسائل العيش، ومن أبرز هذه الموانع الأوبئة والحروب والمجاعات...وغيرها، وباختصار فقد رأى مالتوس أن الموانع الايجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدأت فعلا.

الموانع الوقائية: وهي الموانع التي تحول دون نمو السكان عن طريق خفض معدل المواليد وأبرزها الضبط الأخلاقي ويقصد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الحفاظ على سلوك عفيف طوال مدة التأجيل أو الامتناع.

2. انتقادات نظرية مالتوس:

ربما كانت آراء مالتوس في السكان من أكثر الآراء شهرة في هذا المجال، وتعرضت على امتداد القرن التاسع عشر بل وحتى منتصف القرن العشرين للكثير من الانتقادات،

---

(1) احمد الخشاب،سكان المجتمع العربي،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر،1962،ص 68.

(2) فتحي محمد ابو عيانة،دراسات في علم السكان،دار النهاة العربية،بيروت لبنان،2002،ص 274.

(3) فتحي محمد ابو عيانة،دراسات في علم السكان،مرجع سابق، ص 275.

حيث أن نظرته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة سواء في حياته أو بعد وفاته، ويمكن إيجاز أوجه النقد فيما يلي[1]:

أن افتراض مالتوس بأن عدد السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية، صحيح من وجهة نظر رياضية إلا أن ذلك مستحيل في الواقع، حيث لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسيا إلى مالا نهاية، كذلك الغذاء من ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يتزايد وفق متتالية حسابية باستمرار لأن آراء مالتوس ظهرت قبل الثورتان الصناعية والزراعية اللتان أسهمتا كثيرا في إيجاد فائض كبير في الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل، وهذا ما لم يكن في حسبان مالتوس عند طرحه أفكاره[2].

- ✓ أن مالتوس لم يضع في اعتباره العوامل الثقافية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان ونسبة أو كمية الغذاء وحصرها في المواقع الأخلاقية والطبيعية فقط.
- ✓ أنه لم يضع في اعتباره تطور التكنولوجيا عندما تكلم عن قانون الغلة المتناقصة.
- ✓ أن قلة نسبة المواليد بسبب استخدام وسائل منع الحمل المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.
- ✓ وجود امثلة تاريخية تكذب ادعاءاته فعلى سبيل المثال، أدت زراعة سهولة أمريكا الشمالية إلى زيادة الثروة وزاد عدد السكان بمعدل أقل.

ثانيا: نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس

1. النظريات الطبيعية:

نظرية سادلر: على عكس نظرية مالتوس الذي كان يرى بأن الزيادة السكانية تتأثر بالبؤس والرذيلة، جاءت نظرة سادلر الذي يرى بأن الزيادة في عدد السكان تتأثر بالسعادة بين أفراد المجتمع، فكلما شعر الناس بقدر كبير من السعادة والراحة والسرور بمعنى أنه إذا وصل

[1] طارق السيد،علم اجتماع السكان،مرجع سابق ، ص 77_78.

[2] طارق السيد،علم اجتماع السكان،مرجع سابق، ص 80_81

السكان إلى درجة عالية من الثراء فإن العوامل البيولوجية تتدخل لإنقاذهم من كثرة النسل وذلك من خلال عمليات فيزيولوجية بحتة[1]، كما أكد على أن ميل السكان إلى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية[2].

2. النظريات الاجتماعية:

نظرية ديمون: يمكن تلخيص نظرية ديمون بإيجاز في أنه كان يعتقد أن الفرد يميل إلى الصعود نحو مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعيرية، وفي هذه العملية من الارتفاع إلى أعلى يصبح توالده أقل احتمالا، إذ يبتعد عن وسطه الطبيعي وعن أسرته ونتيجة لهذا يفقد الاهتمام بالأسرة وبرفاهية السلالة وينصب اهتمامه الرئيس على الصعود بطريقة تفيده شخصيا بغض النظر عما إذا كانت هذه الحركة تفيد الجماعة أو السلالة، واعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى أعلى من سهلة نوعا ما، تكون عملية الارتقاء الاجتماعي حتمية مثلها مثل الجاذبية[3].

3. النظريات الاقتصادية الحديثة:

3-1- نظرية الفجوة السكانية: يرى روبرت بولدوين صاحب هذه النظرية، اذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فان الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيها[4].

3-2- نظرية عرض العمل غير المحدود: يرى آرثر لوبس أن كثيرا من الدول النامية في إفريقيا وآسيا تعاني اليوم من عرض هائل وغير محدود من الأيدي العاملة خاصة في قطاع الزراعة، مما أدى إلى هبوط معدل الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة

---

[1] فتحي محمد ابو عيانة،دراسات في علم السكان،مرجع سابق،ص 279.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 16.

[3] طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق ،ص 89_90

[4] مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في اجتماع السكان، مرجع سابق، ص18.

أو الصناعة، وبالتالي انخفاض الأجور إلى مستوى يقرب من الكفاف. ومع ذلك يرى لويس أنه يمكن تحسين هذا الوضع بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام، وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجيا للعمل في القطاع الصناعي النامي فيؤدي ذلك إلى زيادة امتصاص الأيدي العاملة في الريف . إلا أن لويس يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين، وإنما تكون الزيادة تدريجية وببطء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال[1].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع البحث.

المطلب الأول: دراسة محمد مريم وعبد القادر قداوي (دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني :دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة – 1965 2013).

تهدف دراستنا هذه إلى نمذجة علاقة النمو السكاني وحجم النفقات العمومية في الجزائر باستعمال أشعة "الانحدار الذاتي VAR " خلال الفترة ما بين عامي 1965 و2013، من خلال تقديم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو السكاني وبالنفقات العامة، وكذلك ما يعرف بظاهرة تزايد النفقات العامة.

كما يهدف البحث إلى دراسة حالة النمو السكاني وتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة نفسها، بتحليل مراحل النمو السكاني في الجزائر عبر محطات زمنية عدة، إضافة إلى دراسة الهيكل العام لتطور النفقات العامة في الجزائر في فترة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة على متغيّرَين هما: النمو السكاني ممثلاً في عدد السكان في الجزائر والنفقات العمومية وتمثلها مبالغ وحجم النفقة العمومية السنوية.

[1] يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص61.

تشكلت عينة الدراسة من 49 عينة مرتبطة بالحدود الزمنية الممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة2013 . كما اعتمدت على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS في الجزائر، الذي يُعتبر الهيئة الوطنية الرسمية المكلفة بجمع مختلف البيانات والإحصائيات وترتيبها، وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية منها في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى وجود هناك تناسباً عكسياً بين النفقات الحالية والنفقات المتأخرة بسنتين بمقدار 0.86% – لكون كل إنفاق حالي لن يتكرر في السنوات القليلة المقبلة؛ نظراً إلى تشبُّع تلك القطاعات، وإنشاء مختلف احتياجاتها الأساسية .كام بيّنت النتائج الإحصائية العلاقة الطردية بين حجم السكان للسنة الماضية وحجم النفقات الحالية، وما يعلل ذلك هو احتياجات المواليد وأمهاتهم من ضروريات مادية وبشرية ومرافق عدة؛ نظراً إلى البرامج الإنفاقية التوسعية التي عرفتها الجزائر، وخاصة البرنامج الخماسي ما بني عامي 2010و 2014 الذي ضم في طياته محوراً كاملاً بعنوان" برنامج تحسني ظروف معيشة السكان"، كان له نصيب % 45.42 من مجموع 21214 مليار دينار جزائري (دج.)

إضافة إلى ذلك تبيّن لنا أن النمو السكاني عند انعدام الإنفاق الحكومي يكون نحو 0,15مليون نسمة كل سنة، وهذا ما تؤكده النظريات الطبيعية المفسّرة للنمو السكاني التي تقوم أساساً على الاعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه بنسبة معينة من دون أيّ تدخل من الإنسان؛ لأن ذلك شيء طبيعي ولا يمكن للإنسان منعُه، وقد نادى بهذه النظرية كل من :سادلر ودبلداي وسبنسر .كما ظهر الأثر المعنوي السالب وشبه المنعدم لحجم النفقات المتأخر بسنتين على حجم السكان الحالي أيضاً، الذي يُعلل برفض برامج تحديد النسل التي لم تلقَ آذاناً مصغية، إن لم نقل قد لاقت رفضاً في المجتمع الجزائري المؤمن بفكرة التناكح والتناسل، ومردّ ذلك إلى جملة من العوامل أهمها :العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية.

كما خلصت الدراسة، وخاصة قياسياً، ومن خلال تحليل الصدمات، إلى أن حجم السكان شديد الاستجابة للصدمات العشوائية المطبقة على حجم النفقات، ويختلف تأثير الصدمة بين الإيجاب والسلب، كما أظهرت العلاقة القياسية شيئاً مهماً؛ وهو الطبيعة الحركية لحجم السكان (أو حجم النفقات)؛ أي أن حجم السكان(أو حجم النفقات) الحالي يتوقف على حجم سكان (أو حجم النفقات) في الفترات السابقة، كما وجدت الدراسة أن آثار التغير في حجم السكان في حجم النفقات أو في حجم النفقات في حجم السكان لا يكون فورياً.

المطلب الثاني: دراسة بوخاتم صديق (دراسة قياسية لأثر النمو الديموغرافي على الإنفاق الحكومي للفترة 2000-2018).

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر النمو السكاني لولاية مستغانم على الانفاق الحكومي حيث تطرقت إلى بعض المفاهيم والحقائق (ميزانية التجهيز) خلال فترة الدراسة 2000-2018. للإجابة على الإشكاليةوتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عديد الفرضيات والتي تم اختبارها باستخدام المدخل الوصفي بالاعتماد على المنهجين الكمي والكيفي. وتم توضيح البيانات في جداول إحصائية وأشكال بيانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الاعتمادات المالية الموجهة لولاية مستغانم في ظل البحبوحة المالية وانخفاضها في ظل سياسة التقشف. كما وجدت الدراسة أن 53 % المتغيرات الأخرى الغير المدرجة في النموذج قدرت بـ 47.%. وللتوفيق ما بين النمو السكاني والموارد المالية المحدودة لابد من مراعاة زياد المداخيل من مصادر انتاجية بصفة دائمة وتطوير وتحسين العنصر البشري في كل المجالات، وترشيد النفقات العامة .

المطلب الثالث: دراسة سومية وسمر (تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2016).

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات تزايد النفقات العامة في الجزائر إظهار أسبابها خلال الفترة (1980-2016). حيث سعت الدراسة إلى محاولة تحليل وقياس أسباب تزايد النفقات العامة، ومعرفة ما اذ كانت هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية. وتحليل هيكل الإنفاق الحكومي وتطوره في الجزائر، فهي تهدف إلى دراسة وتحليل متغيرات الدراسة النمو السكاني، التضخم، الدخل الوطني، الإيرادات، النفقات العامة في الجزائر، الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة للعلاقة بين هاته المتغيرات.

للإجابة على الإشكالية واثبات الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي وذلك بإستخدم بيانات لسلاسل زمنية سنوية، وتم الاعتماد على إختبار الإستقرارية ونموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة **ARDL**. واقتصر الإطار المكاني للدارسة على الجزائر، وذلك للفترة الممتدة من 1980 إلى 2016.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج تمثلت أهمها في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إلا أن قوة تأثير الإيرادات على النفقات كانت أكبر من باقي المتغيرات، ومنه زيادة النفقات في الجزائر تتعلق بحجم الإيرادات.

المطلب الرابع: دراسة بلال محمد أسعد، عمار عبد الهادي شلال، ماثل كامل ثامر (دراسة أثر اجمالي السكان على النفقات العامة في العراق دراسة قياسية لمدة 1991-2018).

تهدف الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير اجمالي السكان على النفقات العامة في العراق خلال المدة (1991–2018) من خلال تطبيق نماذج التكامل المشترك، ايماناً من الباحثين بان لعدد السكان دور كبير واثر بالغ في حجم النفقات العامة في العراق، وتوصلت الدراسة إلى استقرارية سلسلتي النفقات العامة واجمالي السكان في الفروق الأولى باستخدام اختباري الاستقرارية ADP و PPوتم اثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، كما تم تقدير نموذج الانحدار للمتغيرين والذي كان طردياً ومقبول اقتصادياً، احصائياً وقياسياً، اضافة إلى اثبات وجود علاقة في المدى القصير أو ما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ، حيث وجد معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي .

تهدف الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير اجمالي السكان عمى النفقات العامة في العراق خلال المدة 1991 – 2018 من خلال تطبيق نماذج التكامل المشترك، ايماناً من الباحثين بان لعدد السكان دور كبير واثر بالغ في حجم النفقات العامة في العراق.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمة وطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيري الدراسة وتحميل أثار المتغير المفسر على المتغير التابع مع تحميل نتائج الدراسة، كما اعتمدت على الأسلوب الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر علاقة واتجاه المتغير المفسر على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج القياسي Eviews 10 ، بالإضافة الى اجراء الاختبارات القياسية للتاكد من صلاحية النموذج المقدر لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

وتوصلت الدراسة إلى استقراريهةسلسلتي النفقات العامة واجمالي السكان في الفروق الأولى باستخدام اختباري الاستقرارية ADP و PP وتم اثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، كما تم تقدير نموذج الانحدار للمتغيرين والذي كان طردياً ومقبول اقتصادياً،

احصائياً وقياسياً، اضافة إلى اثبات وجود علاقة في المدى القصير أو ما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ، حيث وجد معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

وقد اوصت الدراسة بضرورة تحويل نمط الموازنة العامة إلى نمط موازنة البرامج والأداء وتطوير هذا النمط في المدد اللاحقة وصولاً إلى تبني الموازنة الموجهة بالنتائج، وذلك من اجل ضمان انتاجية وكفاءة الانفاق العام.

خلاصة الفصل الأول:

لقد ظلت ولا تزال قضية النمو السكاني محل جدل بين المفكرين، فبداية مع نظرية مالتوس، حيث كان له فضل كبير في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكل النمو السكاني فقام بتحليل حركة النمو وعلاقته بالنفقات العامة، حيث كان لهذه الأخيرة (النفقات العامة) دور كبير في تغطية حاجيات ومتطلبات السكان وبذلك أصبحت وظيفة شاملة مما جعل الدولة تتوسع في الإنفاق على مواطنيها تحقيقا للنفع العام المرجو من ذلك.

الفصل الثاني:

العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني

في الجزائر للفترة 2000-2018

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية للنفقات العامة الخاصة بالجزائر والنمو السكاني خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2018، حيث بعد أن تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول النظرية الثنائية (النمو السكاني-النفقات العامة) سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم تطورات النمو السكاني في الجزائر ومدى تأثيره على النفقات العامة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول: دراسة تطور النمو السكاني والنفقات العامة في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين الثنائية (النمو السكاني – النفقات العامة).**

المبحث الأول: دراسة تطور النمو السكاني والنفقات العامة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر.

أولا: تزايد النفقات العامة في الجزائر:

1) النفقات العامة من منظور المشرّع الجزائري:

بيّن المشرع الجزائري أن النفقات العامة هي : "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخصيها "[1]. "

كما أعتبر أن النفقات العامة هي" أعباء "، ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أو تحويل أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية متقيدة بمبدأ التخصيص.

ولقد اعتمد النظام المالي في الجزائر في تقسيم النفقات العامة من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز على التصنيفين الإداري والاقتصادي معاً من ناحية، والتصنيف الوظيفي من ناحية أخرى[2].

ومعيار التفرقة بينهما يتمثل فيما إذا كان الهدف من النفقة الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة

---

[1] المادة رقم 03 من القانون 90 / 21 المتعلق بالمحاسبة العمومية"، المؤرخ في 1990 / 08 / 15 الموافق ل 24 محرم 1411هـ الجزائر.

[2] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**(الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 35 وما بعدها.

العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس المال فإن هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

2) الهيكل العام لتطور النفقات العامة في الجزائر في الفترة ما بين 1999-2013.

الجدول رقم (01): التطور الملحوظ في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999- 2013.

الأعوام	النفقات العامة (دج)
1999	961.682.000.000.00
2000	1.178.122.000.000.00
2001	1.321.000.000.000.00
2002	1.330.646.000.000.00
2003	1.639.300.000.000.00
2004	1.888.900.000.000.00
2005	2.052.000.000.000.00
2006	2.453.000.000.000.00
2007	3.108.700.000.000.00
2008	4.191.100.000.000.00
2009	4.246.300.000.000.00
2010	4.466.900.000.000.00
2011	5.731.400.000.000.00
2012	7.169.900.000.000.00
2013	7.656.160.000.000.00

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS حوصلة 1999-2013، والجريدة الرسمية

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هناك اتجاها تصاعدياً للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والمحددة من عام 1999 إلى عام 2013، ويدل هذا التزايد المستمر من عام إلى آخر عمل أن سياسة الإنفاق المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تُجنى من صادرات البترول والغاز، والمتبعة من طرف الحكومة هي توسعية، سواء كانت مفتعلة مقصودة أو كانت عفوية تلقائية.

غير أن قطاع المحروقات الذي تراهن عليه الحكومة في رفع التحدي التنموي لكونه المصدر الوحيد لنفقاتها العمومية، الذي لا تزال السلطة نفسها تعاني عدم السيطرة على آلياته فهي لا تتحكم في إنتاجه أو في بيعه، أي لا تتحكم في تكاليفه ولا في أرباحه أو إيراداته، ما يجعل الموارد من هذا القطاع تابعة للظروف والعوامل المفروضة من السوق الدولية. إن هذه التبعية الاقتصادية عموماً والمالية خصوصاً تمثل تهديداً خطيرا في التحكم في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وما ينجر عنها من أزمات شتى، وهذا ما يشكل مفارقة بني النمو السكاني المتزايد باستمرار وموارد الحكومة غري المستقرة ولا المضمونة حتى.

وبالرغم من كون 97% من إيرادات الدولة هي إيرادات نفطية التي لا استقرار ولا ثبات لتدفقها في خزينة الدولة، وهي بذلك تغطي الميزانية بـ 67%، فإن قوام ميزانية الدولة من البترول والغاز هو قوام المشروعات الاقتصادية بل والحياة كلها، هذا وبالتمعن في معطيات الجدول أعلاه يُلاحَظ أن المعدل السنوي لتزايد النفقات العامة يبلغ نحو 17.977%، ويرجع هذا التزايد إلى أسباب عدة تتجلى في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر، وعلى رأسها تحسّن الموارد المالية للدولة وزيادة المطالب الاجتماعية والاقتصادية للفرد الجزائري نتيجة تحسّن الوعي لدى المجتمع، كما أكدت ذلك البرامج التمويلية التي جاء بها رئيس الجمهورية في برنامجه العام، إذ كانت السياسة المالية الإنمائية التوسعية مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بني عامي 1999 و2004 الذي لم يكن يرمي إلى التقليل

من حدة المشكلات الموجودة فقط، بل إلى تدارك التأخر المسجل الذي تراكم خلال عشرية سوداء كاملة، حيث خصص له مبلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليارات دولار. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بني عامي 2005 و2009 فلم يكن يمثل في حقيقة الأمر سوى مجموعة من الأهداف والآليات تعمل عمل تطبيق برنامج الرئيس في عهدته الثانية، وقد خصص له غلافاً مالياً قُدِّر بـ4.202,7 مليار دج ما يعادل 50 مليار دولار.

ثم استكمل مسار الإصلاحات التنموي ببرنامج ثالث هو برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما بين عامي 2010 و2014 وهو برنامج تنموي في حدود 21.214 مليار دج، جاء استجابة للحاجات الملحّة من قبل الاقتصاد الوطني والزيادة السكانية المعتبرة .كل هذه العوامل أسهمت في رفع وتيرة الإنفاق العام من 961.682 مليار دج عام 1999 إلى نحو 7.656.160 مليار دج عام 2013[1].

[1] بوفليح نبيل،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة" 2010 – 2000 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9 الجزائر، يناير 2013 ، ص ص . 48 – 47.

الجدول رقم (02): يوضح تطور حجم النفقات العامة في الجزائر من 1999-2016.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	النفقات العامة (دولار أمريكي)
1999	961682
2000	1178122
2001	1321028
2002	1550546
2003	1639265
2004	1888930
2005	2052037
2006	2453014
2007	3108669
2008	4191053
2009	4246334
2010	4466940
2011	5731407
2012	7058120
2013	6024100
2014	6995800
2015	7656300
2016	7984100

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS حوصلة 1999-2016، والجريدة الرسمية

المطلب الثاني: تطور النمو السكاني في الجزائر

عرف النمو السكاني في الجزائر تفاوتاً من فترة إلى أخرى نظراً إلى الظروف التي شهدتها البلاد عبر مراحل زمنية عدة .وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2017.

السنة	عدد السكان
1999	29.965.000
2000	30.416.000
2001	30.879.000
2002	31.357.000
2003	31.848.000
2004	32.364.000
2005	32.906.000
2006	33.481.000
2007	34.096.000
2008	34.591.000
2009	35.268.000
2010	35.950.000
2011	36.717.000
2012	37.495.000
2013	37.900.000
2014	38.694.000
2015	39.534.000
2016	40.339.000
2017	41.721.000

المصدر: Rétrospective des comptes économiques 1999-2013 No166 ; Office national des statiques, Novembre 2011. Alger, Pp 162-163.

من البيانات الموضحة في الجدول، والخاصة بتطور عدد السكان في الجزائر ابتداءا من عام 1999 إلى عام 2013، تتضح الزيادة المعتبرة في عدد السكان من عام إلى آخر، إذ يلاحظ أنه خلال هذه الفترة، تزايد عدد السكان بمقدار 12.878.000 نسمة، حيث تضاعف عدد السكان بـ 1.51 مرة من عام 1999 إلى عام 2017، وذلك بمعدل متوسط قُدِّر حسابيّاً بـ 1.82%.

المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين الثنائية (النمو السكاني – النفقات العامة).

لمعرفة مختلف التأثيرات النظرية المتبادلة بين الثنائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)، نحاول استعراض مختلف جوانب ذلك

المطلب الأول: أثر النمو السكاني في النفقات العامة:

أما من ناحية تأثري النمو السكاني في النفقات العامة، فيظهر من خلال تزايد عدد السكان من فرتة إلى أخرى، بحيث تصبح الحاجات والمرافق والخدمات لا تكفي للمستعملين والمحتاجين لها والذين ظهروا كعناصر جديدة وعندها يقل نصيب الفرد إن بقي العرض ثابتاً، ونعلم جيداً خطورة ذلك، خاصة من الجانب التعليمي والصحي والأمني..، ما يضطر الدولة إلى زيادة أعبائها لتغطية ذلك الطلب المتزايد بتوفري ما يحتاج إليه السكان بواسطة نفقاتها العامة.

وقام الاقتصادي الألماني" أدولف فاجنر في كتابه "أساس الاقتصاد السياسي"، بصياغة قانون توسع نشاط الدولة. وأكد أن هناك ميولاً للحكومة في المدى الطويل لرفع مستويات التنمية الاقتصادية وزيادتها. إذ تعتبر هذه المساهمة ذات أهمية، خاصة إذا عرفنا أنه قبل أن يقدم ملاحظاته كان الرأي السائد، آنذاك، هو أنه عند حدوث نمو في بلد ما فإن أنشطة الحكومة ستتجه بالضرورة نحو الانخفاض.

وبالرغم من الاختبارات التجريبية الواسعة والشاملة لقانون فاجنر، فإن دراسات أخرى قامت بالتحقق من قضية فرضيات بيرد Bird وأهميتها 1972، الذي افترض أنه في حالة الركود الاقتصادي ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أكثر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا النحو فإن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع؛ ذلك أن الإنفاق الحكومي يزيد بسرعة أقل من متوسط الدخل المحلي للفرد، وعلى هذا النحو تقع نسبة الإنفاق الحكومي على الدخل، بعبارة أخرى يتزايد الإنفاق العام حتى في فترات الركود الاقتصادي، ويثبت عند مستوى جديد أعلى بعد استقرار الاقتصادي .وقد كان ديامون Diamondعام 1977 من الأوائل الذين حاولوا تجريب قانون فاجنر والتأكد من صحته أيضاً، لكنه لم يجد الدعم التجريبي الملائم للدراسة .وفي الدراسات الحديثة، لاحظ كلٌّ من دوريفال وهانريكسون Durevall and Henrekson عام 2010 أن جوهر الإشكالية لا يتعلق عموماً بسبب النمو في الإنفاق العام كام هو الحال في المملكة المتحدة والسويد، والجدير بالذكر أن هركويتز وستراوكزينسكيHercowitz and Strawczynski عام 2004، بالإضافة إلى جافني وبريوتي Gavin and Perotti وجدوا دعائم تجريبياً لفرضية وقانون فاجنر من خلال تأثير النمو السكاني في نمو النفقات العامة.

وتعتبر التركيبة (السكان–السن) من الاعتبارات المهمة التي لم تلقَ اهتماماً كافياً في النظريات والأدبيات الاقتصادية .وفي الواقع، فإن الفئات الشبابية تقوم بتحفيز وإثارة ورفع الطلب على القطاع العام للخدمات كالتعليم مثالً، في حني أن زيادة عدد السكان من المسنين تميل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وقد قام شيلتون Shelton عام 2007 بدراسة للبلدان النامية خلال الفترة ما بين عامي 1970 و2000 باستخدام بيانات مقطعية، فوجد أن قانون فاجنر يتأثر بالتركيبة السكانية، وبخاصة الفئة العمرية التي بلغ أفرادها سنّ الـ65 عاماً وأكثر.

هذا، وإنه في الواقع لمن الضروري أن تكون قرارات الإنفاق الحكومي مدعومة بتقارير ودراسات تحليلية وتجريبية للواقع السكاني بدقة، من خلال عدد السكان ونوعهم وتوزيعهم من

حضر وريفيين ومستوياتهم الصحية والتعليمية والسكنية، ...إلخ، حتى تتمكن من تعظيم فرص التنمية ونتائجها، ومن ثم فستهتمّ بهذه الإشكالية في السياسة العامة للدولة، ومن الضروري في مثل هذه الدراسات ما يأتي:

- النظر في التركيبة السكانية، وتأثيرها في العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.
- استخدام التقنيات المتطورة غير الخطية للاقتصاد القياسي لاختبار السببية.
- فحص صحة النتائج لفرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على النمو السكاني في الجزائر.

نلاحظ أن الدول التي مسّ هيكلها السكاني خلل، تحاول إصلاحه، إما برفع عدد السكان وإما بخفضه حسب الحاجة الملحّة عليه إما الحاجة الاجتماعية وإما الاقتصادية وإما العسكرية...، عن طريق الإغراءات والإعانات والمنح النقدية، أو عن طريق الإعفاءات الضريبية. وفي كثري من الأحيان تحاول معظم الحكومات أن تؤثر ليس في عدد السكان فقط، بل في نوعيتهم من صحة وتعليم ورفاهية وأمان، وهذا ما يعرّف بالسياسة السكانية population policy.

حيث يعرِّف يونس حامدي السياسة السكانية في إطارين، سياسة سكانية في إطار ضيق تقتصر على الجهود المبذولة للتأثري في حجم السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافي والخصائص المميزة لهم فقط، وسياسة سكانية في إطار واسع وتعني، إضافة إلى ما سبق، أنها تشمل الجهود المبذولة كافة من أجل تنظيم العلاقة بني السكان والبيئة والتنمية[1].

وقد أصبح لزاماً إعادة النظر جدياً في مسألة سياسات السكان الهادفة والمنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي، من دون إغفال الأولويات الإنسانية، بل تفضيلها على الأولويات الاقتصادية انسجاماً مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة وفق رؤية متوازنة تحتوي مبادئ وأهداف برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية .إذ انبثق من هذا المؤتمر برنامج

[1] يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديمغرافيا**(عمان :دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2010 ، ص 408 (بتصرف).

العمل الدولي الذي أشار إلى ضرورة أن تضطلع الدول ال 179 الحاضرة بإعداد سياساتها الوطنية للسكان وبلورتها وتنفيذها في تناغم مع ما جاء في سياق هذا المؤتمر.

لقد أحدث هذا التحول نقلة نوعية كبرية في فهم العلاقات التبادلية بني السكان والتنمية في إطارالتنمية المستدامة، وفي البرامج والسياسات السكانية وفي تحديد الأولويات للتمويل والاستثمار والتعاون الدولي والشراكة .

ويمكن تلخيص تلك المبادئ والبرامج والسياسات فيما يأتي[1]:

- نقل مفاهيم السكان والتنمية من الإطار الكلي الضيق الذي يربط النمو السكاني بالنمو الاقتصادي، إلى الإطار الفردي والإنساني والقطاعي الواسع الذي يأخذ في الحسبان كل ديناميكيات السكان ومتغيراتهم في إطار التنمية المستدامة.
- الاعتراف بالعلاقات التبادلية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية.
- التأمين على حرية الإنسان وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة.
- الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، لذا يجب أن يقوم الزواج على الرضا الحر بين الطرفين باحترام حقوق وواجبات كل طرف.
- الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وذلك مع التحكم في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. حق الإنسان في التمتع بالصحة الكاملة عقلياً وبدنياً، والعمل على إدماج الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة في برامج الرعاية الأولية[2].

---

[1] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، **تحليل الوضع السكاني في العراق(2012** العراق :يوليو) 2012، ص ص 184-186. (بتصرف).

[2] فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية** الأردن دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص48.

- لكل إنسان الحق في التعليم ويجب أن يوجه التعليم لتنمية الموارد البشرية من دون إهمال النساء والفتيات.
- توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة والخدمات الاجتماعية، والاهتمام خاصة بالفقراء وكبار السن والمعوقين.
- تنمية القدرات البشرية وتطبيق معايير حقوق الإنسان على كل جوانب البرامج والسياسات السكانية.
- إدماج العوامل والديناميكيات الديموغرافية في استراتيجيات التنمية والتخطيط الإنمائي وفي البرامج السكانية.
- دراسة العوامل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية التي تؤثر في التوزيع السكاني في الريف والحضر.
- تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات السكانية، ودعم استعمالها في البحوث العلمية وفي رصد وتقييم البرامج والسياسات السكانية.
- أهمية التعاون الدولي والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غري الحكومية والمنظمات الدولية في تنفيذ برنامج السكان والتنمية مع مراعاة القيم الدِّينية والأخلاقية والثقافية لكل بلد على حدة[1].

[1] فراس عباس فاضل البياتي، المرجع السابق، ص49.

خلاصة الفصل الثاني:

إن النمو الديمغرافي للجزائر طرأت عليه تغيرات كبيرة خاصة بعد الاستقلال نتيجة لانتشار الأمن والاستقرار وتحسن الظروف المعيشية، فتزايد عدد السكان بمختلف فئاته العمرية أدى بسلطات الدولة إلى التفكير في إيجاد حلول لمواكبة هذا التطور الحاصل في متطلبات واحتياجات السكان، خاصة عند تحسن أسعار البترول وما لها من تأثير في زيادة الاعتمادات المالية نزولا عند رغبة المواطن.

إن زيادة النفقات الحقيقية ظهر بصورة واضحة خاصة في بعض القطاعات كالصحة، التعليم، السكن، الطاقة، الموارد المائية، التشغيل... إلخ، من خلال البرامج التنموية المسطرة من طرف السلطات العليا للبلاد.

من جانب آخر وجدنا أن هناك أثر واضح وقوي للنمو السكاني على تزايد الاعتمادات المالي وذلك من خلال تغيرات النفقات الحقيقية التي سببها النمو السكاني.

الخاتمة

لقد تطرق عدة فقهاء وباحثين على ظاهرة النمو السكاني وخصائصها ومميزاتها وأثرها على مختلف المتغيرات المحيطة بها، ويعتبر مالتوس من أهم المفكرين الذين أسهموا في هذا المجال بنظريته التي أبدى فيها صعوبة التوافق ما بين النمو السكاني والموارد الطبيعية الأرضية.

فالدولة بما تملكه من مقومات وآليات مالية منها (النفقات العامة) لها دور هام في تلبية حاجيات السكان والاهتمام بإنشغالاتهم ومتطلباتهم ذلك نتيجة لإتساع وظائفها وزيادة تدخلاتها في الميدان الاقتصادي فحسب المختصين والمحللين تؤدي هذه الزيادة تلقائيا إلى زيادة النفقات العامة.

ومن خلال دراستنا تبين تأثير النمو السكاني في الجزائر على تزايد الاعتمادات المالية خلال فترة (1999-2018) وجدنا هناك زيادة في نفقات الدولة بزيادة نشاطها الاقتصادي، كما أن معدل النمو السكاني للجزائر في تزايد مستمر ما أدى لزيادة تدخل الدولة وإتساع وظائفها.

1. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة والمستمرة.

تم قبول هذه الفرضية لكن بنوع من التحفظ، ففي بعض الفترات سجلنا انخفاض لعدد السكان (فترة الحروب والمعارك خلال فترة الاحتلال الفرنسي).

الفرضية الثانية: يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الإنفاق في حالة البحبوحة المالية ونقصه في حالة التقشف:

تم قبولها أيضا نتيجة لما توصلنا إليه فيما يخص الاعتمادات المالية كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على الجباية البترولية وتقلبات أسعار النفط.

2. نتائج الدراسة:

استنادا لما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية توصلنا لما يلي:

- تعتبر الظاهرة السكانية من أهم عناصر الحياة لذا تناولها عدة باحثين في دراستهم العلمية.
- الظاهرة السكانية تعتبر عامل مفسر لعدة متغيرات أخرى.
- تدخل الدولة بنفقاتها المالية كآلية لتحقيق أهدافها.
- يعتبر أدولف فاجنر الاقتصادي الألماني أول من تطرق لظاهرة زيادة النفقات العامة.
- زيادة واضحة في سكان الجزائر بعد الاستقلال.
- زيادة الاعتمادات المالية للجزائر في ظل البحبوحة المالية وانخفاضها في ظل سياسة التقشف.

قائمة:
المصادر والمراجع

المراجع:

1. احمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962.
2. احمد زكي البدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الكاتب المصري، القاهرة، 2003.
3. احمد علي اسماعيل،الجغرافيا العامة،موضوعات مختارة،دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة،1996.
4. بوفليح نبيل،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9 الجزائر، يناير 2013 .
5. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة،الإسكندرية، 2004.
6. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، بيروت،1981.
7. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. السيد العاطفي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندارية، 2004.
9. سير روي كالن،ترجمة ليلى الجبالي،عالم يفيض سكانه،عالم المعرفة المجلس الوطني الثقافي و الفنون و الاداب،الكويت،1996.
10. طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008.
11. عاطف علبي،الجغرافية القتصادية و السياسية و السكانية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان،1989.
12. عبد الرزاق الفارس،الحكومة و الفقراء و الانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2001.
13. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة،الدار الجامعية،القاهرة،2004.
14. عبد المنغم مصطفى المقمر،الانفجار السكاني الحراري،عالم المعرفة العدد 391،الكويت،2010.

15. علي عبد الرزاق الحلبي،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،الاسكندارية،2006.
16. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان،1997.
17. فتحب محمد مصيلحي، الجغرافية البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، ط2، القاهرة، 1994.
18. فتحي محمد ابو عيانة،دراسات في علم السكان،دار النهاة العربية،بيروت لبنان،2002.
19. فتحي محمد مصيلحي،الجغرافية البشرية و علم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية،الطبعة الثانية،القاهرة،1994.
20. فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية** الأردن دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
21. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**(الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 .
22. المادة رقم 03 من القانون 90 / 21 المتعلق بالمحاسبة العمومية"، المؤرخ في / 15 1990 / 08الموافق ل 24 محرم 1411هـ الجزائر.
23. محمد احمد حجازي، المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الأردن 1998.
24. محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
25. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح،المطبعة الكلية، مصر،1329هـ.
26. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان ، 2007.
27. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
28. محمود حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض،المملكة العربية السعودية،2006.

29. مصطفى خلف عبد الجواد،دراسات في علم اجتماع السكان، دار الميسرة، القاهرة، 2009.

30. هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2006.

31. يونس حمادي علي، **مبادئ علم الديمغرافيا**(عمان :دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، (بتصرف). اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، **تحليل الوضع السكاني في العراق**(**2012** العراق :يوليو) 2012، (بتصرف).

[32] يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، عمان، 2010.